ملف العدد

الأبعاد الاقتصادية لتعاون مصر مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

د. أماني فوزي الجندي
أستاذ الاقتصاد المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الملخص:

يشكل انعقاد الاجتماع السنوي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بمصر انعكاس للثقل الاقتصادي والسياسي والتنموي الذي تتمتع به مصر، إضافة لقوة مصر الدولية والإقليمية وتأثيرها في الشرق الأوسط وإفريقيا، ويُعد ذلك بمثابة انطلاقة قوية، تساعد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، على نحو يُعزز المسار التنموي الهادف لتحسين حياة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم، ويتسق مع جهود تمكين القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه ليقوم بدوره المنشود باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي.

وفى هذا الصدد تستهدف مصر الاستفادة من خبرات وقدرات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في حشد الموارد المالية للاستثمارات الخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية؛ بما يحقق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وتحرص مصر على التواجد بشكل قوى ومؤثر في المؤسسات الدولية للاستفادة من قدراتها وخبراتها في دعم الخطط التنموية والاقتصادية، وانضمامها إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بحصة تمويلية ٥٦٠ مليون دولار يجعلها أكبر مساهم في أفريقيا ويتم التعامل معها كدولة مؤسسة إقليمية من حيث الإنشاء والتمويل.

Abstract:

The annual meeting of the Asian Infrastructure Investment Bank in Egypt is a reflection of Egypt›s economic, political and development weight in addition to Egypt›s international and regional force and its impact in the Middle East and Africa, this is a strong start, helping to attract more investment flows. Enhancing the development path to improve citizens› lives and services economic growth «, and was consistent with efforts to empower and allow the private sector to play its desired role as a locomotive for economic growth.

In this regard, Egypt aims to draw on the Asian Infrastructure Investment Bank›s expertise and capabilities in mobilizing financial resources for private investments in national priority sectors; In order to achieve the goals of inclusive and sustainable development, Egypt is keen to have a strong and influential presence in international institutions to take advantage of its capabilities and expertise in supporting development and economic plans, and to join the Asian Infrastructure Investment Bank with a $650 million funding share that makes it Africa›s largest contributor and is treated as a regional institution state in terms of establishment and financing.

مقدمة

تمتلك مصر القدرات والخبرات والإمكانات التي تؤهلها لاستضافة المحافل العالمية بالصورة اللائقة والمشرفة، فالدولة المصرية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها الوطنية تضع كل إمكاناتها لإنجاح الاجتماعات السنوية للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، باعتباره من أهم المصارف التنموية متعدّدة الأطراف والتي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية الأعضاء على الحد من الفقر.

حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البنك منذ تأسيسه في القضاء على الفقر في المنطقة، وفي إطار هذه المهمة، يضطلع البنك بالعديد من المهام للدول النامية الأعضاء فيه. ويشمل ذلك تقديم القروض والاستثمار في الأسهم بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية لتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية. ويشجع البنك الأسيوي للتنمية كذلك الاستثمار الرأسمالي في مشروعات التنمية الخاصة والعامة ويساعد في وضع سياسات وخطط التنمية.

يُعد بنك التنمية الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية – منذ بدء عمله- منافساً قويا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر التمويل الدولية، إضافة إلى أنه منذ تأسيسه نجح في تمويل العديد من المشروعات التنموية، التي حققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المستفيدة، كذلك يقدم تمويلات للقطاع الخاص والحكومات بشروط ميسرة [2].

وفى إطار هذه الشراكة القوية بين مصر والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في البنية التحتية المصرية والتي شهدت طفرة هائلة وغير مسبوقة خلال الفترة الماضية. ومن أهم المشروعات التي ساهم فيها البنك بمصر: محطة بنبان للطاقة الشمسية، الصرف الصحي المستدام للمناطق الريفية، وخط ائتمان للبنك الأهلي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل دعم سياسات التنمية بها.

هذا وتُعد مصر إحدى الدول الرئيسية المؤسسة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأكبر مساهم من القارة الأفريقية، وتتطلع إلى تعزيز سبل وأوجه التعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية من أجل التحول إلى بنية تحتية ذكية أكثر مرونة مناخيًا، من خلال التوسع في تنفيذ المشروعات

الخضراء الصديقة للبيئة. وتمتلك مصر القدرة على التحول إلى مركز لوجيستي إقليمي للنقل والطاقة، في ظل وجود رؤية واضحة للحكومة المصرية في مشروعات تطوير البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص.

ويشكل انعقاد الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بمصر وبحضور 106 دولة، وممثلي 160 وسيلة إعلامية محلية ودولية، انعكاس للثقل الاقتصادي والسياسي والتنموي الذي تتمتع به مصر، إضافة لقوة مصر الدولية والإقليمية وتأثيرها في الشرق الأوسط وإفريقيا. ويُعد ذلك بمثابة انطلاقة قوية، تساعد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، على نحو يُعزز المسار التنموي الهادف لتحسين حياة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم، ويتسق مع جهود تمكين القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه ليقوم بدوره المنشود باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي، وفى هذا الصدد تستهدف مصر الاستفادة من خبرات وقدرات البنك الآسيوي في حشد الموارد المالية للاستثمارات الخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية؛ بما يحقق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

أولًا: أهمية التعاون الإنمائى متعدد الأطراف

تلعب بنوك التنمية الإقليمية دورًا محوريًا في حفز ودعم توسيع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإحراز تقدم ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى مصارف التنمية الإقليمية التقليدية بين الشمال والجنوب، مثل مصرف البلدان الأمريكية للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، أُنشئت عدَّة مؤسسات مالية على المستوى دون الإقليمي تكاد عضويتها تقتصر على البلدان النامية. فقد أُنشئت مصارف إنمائية دون إقليمية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك في غرب آسيا والعالم العربي حيث وجهت هذه المصارف، منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، الفوائض الناشئة عن الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية نحو تمويل التنمية [3].

وقد استُخدمت حتى الآن أشكال فعالة من التعاون من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة خاصة في مجالي التجارة والتنمية، تتضمن

الأهداف الإنمائية للألفية غايات ومؤشرات ذات صلة، وتشمل الغايات الرئيسية إقامة نظام تجاري ومالي دولي غير تمييزي، وإتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، وزيادة تخفيف أعباء الديون لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية، وإتاحة الحصول على التكنولوجيا الجديدة من أجل التنمية، واستراتيجيات توفير فرص عمل لائق ومنتج للإناث والشباب. ولتحقيق هذه الغايات والمضي إلى ما هو أبعد من الأهداف الإنمائية للألفية ، يمكن زيادة تعزيز التعاون الفعال في مختلف المجالات، بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعالج الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً، ومواصلة العمل على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر إنصافاً، ودعم وتوفير بيئة اقتصادية دولية تمكينية، وزيادة إمكانية الحصول على التكنولوجيا الجديدة في العالم النامي [4].

هذا ويتميز البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عن غيره من مصادر التمويل الدولية أنه يقدم تمويلات ميسرة بفوائد مخفضة، وتسهيلات ائتمانية للمشروعات القومية الكبرى بالدول بدون وضع أي شروط سياسية، وهذا يعني أنه يمول القطاعات بدون وجود أي توجهات أو إملاءات سياسية ولا يمارس أي ضغوط سياسية أو اقتصادية، ولا يفرض خطط تنموية محددة [5].

فالهدف الرئيسى للبنك هو توفير وتسهيل تمويل التنمية لبلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادى، وتعزيز النمو الاقتصادي والتعاون في المنطقة من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والعام ودعم المشروعات من أجل التنمية [6].

ثانيًا: دور البنك الآسيوى للاستثمار في البنية التحتية فى صناعة التنمية الدولية وتحفيز الشراكات

تدعم الشراكات بين الحكومات والمؤسسات التنموية تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى، ويوجد إجماع دولى فى الأوساط الأكاديمية على أن النمو الاقتصادى السريع والمرتفع يعد السبب الرئيسى فى إحداث انخفاض جوهرى فى معدلات الفقر، وتمثل تجربة دول شرق آسيا خير مثال في هذا الصدد. ومع ذلك وُجهت انتقادات لنمط وهيكل النمو الاقتصادى فى بعض دول العالم،

وتتمثل تلك الانتقادات فى عدم تلبية النمو الاقتصادى للاحتياجات التنموية للفقراء فضلًا عن عدم معالجته لقضايا كثيرة، منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت فى توزيع الدخول. كذلك البعد البيئى لعملية النمو فى ضوء التأثيرات السلبية متسارعة الوتيرة للتغيرات المناخية. لذا وفى هذا الإطار جاء الاهتمام بنمط للنمو الاقتصادى يأتى بثماره المرجوة فى الحد السريع من الفقر ويحقق التنمية المستدامة وليس مجرد التوزيع العادل للدخول لصالح الفئات الأكثر فقرًا، أى يراعى أربعة اعتبارات أساسية: المساواة، تكافؤ الفرص، تهيئة البيئة الملائمة للقائمين بعملية النمو والمشاركين فى تحقيقه، وتأهيل كوادر بشرية منتجة تضمن استدامة التنمية. وهذا النوع من النمو يطلق عليه مصطلح النمو الاحتوائى (Inclusive Growth) [7].

لذا وفي هذا الصدد فإن البنك الآسيوى للاستثمار في البنية التحتية هو مصرفٌ تنمويّ متعدّد الأطراف يهدف إلى مساعدة البلدان النامية الأعضاء فيه على مواجهة والحدّ من الفقر وتحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والنمو المستدام بيئياً، والتكامل الإقليمي [8].

وفيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية فهي تُمثل الركيزة الأساسية لأي تنمية حقيقية تستهدف تحسين مستويات معيشة المواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، ودعامة رئيسية أيضًا لاقتصاد قوي يرتكز على تحفيز الإنتاج المحلي والتصدير، فهى أول ما يُنظر إليه المستثمر الأجنبي.

وبالفعل مصر تتواجد بشكل قوى ومؤثر في المؤسسات الدولية للاستفادة من قدراتها وخبراتها في دعم الخطط التنموية والاقتصادية، وقد انضمت إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بحصة تمويلية ٦٥٠ مليون دولار لتصبح أكبر مساهم في أفريقيا ويتم التعامل معها كدولة مؤسسة إقليمية من حيث الإنشاء والتمويل، وغير إقليمية من حيث الموقع الجغرافي، كما أن لها مقعدًا في مجلس الإدارة بالتناوب مع كندا. وتبلغ حجم المحفظة الاستثمارية لهذا البنك التنموي العالمي متعدد الأطراف، في مصر 1,3 مليار دولار، وهناك تعاون آخر يتعلق بضمان إصدار مصر لسندات الباندا الخضراء باليوان الصيني بقيمة

٥٠٠ مليون دولار، على ضوء حرص مصر على تنويع مصادر وأدوات التمويل والأسواق وشرائح المستثمرين أيضًا [9] .

ثالثًا: الشراكة بين البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والبنك الأهلى المصرى

منذ أكتوبر عام 2021 تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والبنك الأهلى المصرى بقرض قيمته 200 مليون دولار أمريكى، من أجل مساعدة البنك الأهلى المصرى على تقديم قروض ميسرة للمشروعات فى مختلف مجالات البنية التحتية[10]. وقد تضمنت حزمة التمويل قرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكى من قبل البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية وقرض بقيمة 50 مليون دولار أمريكى يقدمها صندوق الأوبك، وذلك بهدف سد فجوة تمويل البنية التحتية فى مصر، والاستفادة من شبكة البنك الأهلى المصرى الواسعة فى البلاد. على أن يتم استخدام قرض صندوق الأوبك لتقديم قروض ميسرة للقطاع الخاص فى العديد من المجالات ذات الأولوية، وعلى رأسها مجالى التعليم والطاقة، وخاصةً مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، وكذلك في مجالات الصحة والنقل. وعلاوة على ذلك يقدم البنك الأهلى المصرى قروضًا فرعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة [11].

وفى إطار هذه الشراكة القوية بين مصر والبنك الآسيوى للاستثمار في البنية التحتية، تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في البنية التحتية المصرية والتي شهدت طفرة هائلة وغير مسبوقة خلال الفترة الماضية. ومن أهم المشروعات التي ساهم فيها البنك بمصر:

- محطة بنبان للطاقة الشمسية.
- الصرف الصحي المستدام للمناطق الريفية.
- خط ائتمان للبنك الأهلي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل دعم سياسات التنمية بها [12].

هذا وتُعد مصر إحدى الدول المؤسسة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأكبر مساهم من القارة الأفريقية، وتتطلع إلى تعزيز سبل وأوجه التعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية من أجل التحول إلى

بنية تحتية ذكية أكثر مرونة مناخيًا، من خلال التوسع في تنفيذ المشروعات الخضراء الصديقة للبيئة.

وتمتلك مصر القدرة على التحول إلى مركز لوجيستي إقليمي للنقل والطاقة، في ظل الرؤية الواضحة للحكومة المصرية في مشروعات تطوير البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص [13].

وبعبارةٍ أخرى يمكن التأكيد على أنه دائما ما يُنظر للبنية التحتية الأساسية كمتطلب جوهرى للتنمية الاقتصادية، وأكدت معظم الدراسات التطبيقية على التأثير الإيجابى للإنفاق فى مجال البنية الأساسية على تحقيق النمو الاقتصادى. ولابد أن يرتبط الإنفاق على البنية التحتية باستراتيجيات مكملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للنمو الداعم للفقراء من خلال ما يُطلق عليه مشروعات البنية الأساسية على نطاق المحليات [14].

رابعًا: البنك الآسيوى للاستثمار في البنية التحتية والفرص الاقتصادية للنمو الاحتوائى في مصر

يُعد مفهوم النمو الاحتوائى مفهومًا حديثًا نسبيًا، حيث يؤرخ ظهوره لبداية الألفية الثالثة فى دراسة Pernia and Kakwani فى إطار توظيفهم لهذا المفهوم لإيضاح محددات النمو الداعم للفقراء، وأعقب ذلك اهتمام شديد من قبل المنظمات والحكومات والأكاديميين بتعريف النمو الاحتوائى وعناصره [15].

أدرج البنك الآسيوى للاستثمار في البنية التحتية والاتحاد الأوروبى النمو الاحتوائى فى الاستراتيجية المستقبلية 2020، إذ يعرف بنك التنمية الآسيوى النمو الاحتوائى بأنه ذلك النمو الذى يهدف ليس فقط لخلق فرص اقتصادية جديدة لجميع أفراد المجتمع، بل يؤكد على حصول متكافئ للفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع. ويؤكد هذا التعريف على بعدين مهمين: المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع فى تحقيق النمو وخفض التفاوت فى توزيع الفرص الاقتصادية، كذلك يعرف النمو الاحتوائى بأنه النمو الاقتصادى الذى ينتج عنه إمكانية وصول نطاق أوسع من الأفراد والمناطق أو الدول لفرص اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع حماية الفئات الهشة Vulnerable Groups ، وأن يكون ذلك فى

إطـار بيئـة تتصـف بالعدالـة والمسـاواة وتوافـق الأغلبيـة السياسـية. وفيـما يتعلـق بمعايـير النمـو الاحتـوائى وفقًـا للبنـك الآسـيوى للتنميـة، فقـد أعـد البنـك مـؤشرات عديـدة للنمـو الاحتـوائى بلـغ عددهـا نحـو 35 مـؤشرًا مصنفـة لخمسـة بنـود رئيسـية هـى: الفقـر والتفـاوت فى توزيـع الدخـول (النقـدى وغـير النقـدى)، نمـو مرتفـع ومسـتدام لخلـق وظائـف إنتاجيـة وفـرص اقتصاديـة، الاحتـواء الاجتماعـى للتأكيـد عـلى تكافـؤ الفـرص، شـبكات الأمـان الاجتماعـى، المؤسسـات والحوكمـة الجيـدة [16].

وفيـما يتعلـق بالنمـو الاحتـوائى فى مـصر، تضمنـت خطـة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في مـصر منـذ 2014/2013 إدراج مفهـوم النمـو الاحتـوائى القائـم عـلى مبـدأ مشـاركة كل أطيـاف المجتمـع فى جهـود التنميـة وفى جنـى ثمارهـا، مـما يضمـن فاعليـة الخطـة فى تحقيـق أهدافهـا التشـغيلية والاجتماعيـة مـن منظـور تكافـؤ الفـرص وعدالـة التوزيـع وبالمسـتويات المنشـودة، وفى ظـل معـدلات نمـو اقتصـادى مرتفعـة. الأمـر الـذى يعنـى فى النهايـة تكامـل الأبعـاد الثلاثـة للتنميـة المسـتدامة (التشـغيل والنمـو الاقتصـادى والعدالـة الاجتماعيـة)، أى يجمـع النمـو الاحتـوائى بـين الكفـاءة ويراعـى إلى جانـب النمـو المرتفـع نمـط تخصيـص للمـوارد بمـا يكفـل عدالـة توزيـع المـوارد. كـما تنـص رؤيـة مـصر 2030 عـلى هـدف رئيـسى يتمثـل فى تحقيـق نمـو احتـوائى ومسـتدام ومتـوازن، وتـم وضـع بعـض مـؤشرات قيـاس الأداء والتـى تتضمـن تحقيـق معـدل نمـو اقتصـادى حقيقـى 7٪ فى المتوسـط، رفـع معـدل الاسـتثمار، خفـض معـدل التضخـم، خفـض معـدل البطالـة، وزيـادة مسـاهمة الخدمـات فى الناتـج المحـلى الإجـمالى[17].

وختامًـا يمكـن القـول أن اجتـماع البنـك الآسـيوى للمـرة الأولى فى أفريقيـا هـو رسـالة تقديـر لمـصر ودورهـا وأهميتهـا، فالبنـك وأعضـاؤه ينظـرون لمـصر واقتصادهـا نظـرة تفـاؤل.

المراجع

1. الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، https://aiib.org

2. انظر :

Shalmali Guttal, " The Asian Development Bank: A Problem Institution", Workshop on International Regulation, April 2005, P. 1.

3. مجلس التجارة والتنمية، « تقييم مساهمة الأشكال الفعالة من التعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطورها في مجال التجارة والتنمية»، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، الأونكتاد، 2014، ص 5.

4. المرجع السابق، ص 2.

5. انظر :

Asian Development Bank, " Special Evaluation Study On Sustainability Of Policy Reforms Through Selected Advisory Technical Assistance", January, 2001, P.1.

6. انظر :

Shalmali Guttal, " The Asian Development Bank: A Problem Institution", Previous reference, P. 1.

7. شيماء حنفى، « النمو الاحتوائى»، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٧، ص ص-99 100.

8. الموقع الإلكترونى للوكالة الدولية للطاقة الذرية: https://www.iaea.org

9. بيان وزارة المالية حول اجتماعات بنك التنمية الاسيوى، متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية المصرية: https://mof.gov.eg

10. البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية هو بنك للتنمية متعدد الأطراف يهدف إلى تمويل البنية التحتية للمستقبل، فيكز على البنية التحتية المستدامة. وقد بدأ هذا البنك عمله فى بكين عام 2016 ، قبل أن يتوسع ليشمل 103 عضوًا معتمدًا بجميع أنحاء العالم. ويبلغ رأسمال البنك حوالى 100 مليار دولار أمريكى، و قد منحته وكالات التصنيف الائتماني الدولية الكبرى تصنيف AAA . ويسعى البنك بالتعاون مع شركائه إلى تلبية احتياجات عملائه من خلال فتح الأبواب أمام رأس مال جديد وضخ استثمارات جديدة فى البنية التحتية الخضراء والقائمة على التكنولوجيا والتي تعزز وتدعم التواصل على صعيد المنطقة.

11. الموقع الإلكترونى لصندوق الأوبك للتنمية الدولية: https://opecfund.org بتاريخ 12 أكتوبر، 2023.
12. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية المصرية: https://mof.gov.eg
13. المرجع السابق.
14. شيماء حنفى، « النمو الاحتوائى»، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق ص 114.
15. انظر :

Rahul Anand, " Inclusive Growth: Measurement and Determinants", IMF Working Paper, 132013 ,135/, P. 3.

16. شيماء حنفى، « النمو الاحتوائى»، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص 107.
17. المرجع السابق، ص 117.